الحميدي لوزير الخارجية: كم عدد المستشارين غير الكويتيين في «الفتوى والتشريع» والجدول الزمني للتكويت؟

وجه النائب بدر الحميدي سؤالا إلى وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء عن عدد المستشارين غير الكويتيين في إدارة الفتوى والتشريع قبل 5 سنوات وكم يبلغ عددهم حاليا، وما نسبة الزيادة الحالية بعددهم عنها قبل 5 سنوات وما مبرراتها؟

وطلب الحميدي موافاته بجدول يبين خبرات المستشارين غير الكويتيين وسنة التخرج والوظائف التي تقلدوها ودرجاتهم الوظيفية عند تعاقدهم، مع بيان الأعمال المنوطين بها بالفتوى وهل من ضمنها حضور جلسات المحاكم وهل يقومون بمباشرة القضايا مثل إعداد الصحف ومذكرات الدفاع والطعن على الأحكام كما طلب الحميدي عدد المستشارين غير الكويتيين المعينين على بند عقود موقتة من الذين انتهت خدمتهم بالتقاعد وما أسباب تعينهم بإدارة الفتوى، وبيان عدد مرات التجديد لهم والأعمال المناطة بهم وموقع عملهم بالفتوى وما المزايا التي يتمتعون بها، مستفسرا عن اعتبار المستشارين على الكادر العام لأعضاء الفتوى واذا كانت الاجابة بالنفي فما السند القانوني لإسناد ملفات الفتوى أو القضايا إليهم.

وتضمن سؤال الحميدي الاستفسار عن اختيار المستشارين غير الكويتيين وهل هناك حاجة طلبها رؤساء القطاعات المعنية وهل هناك لجان تم تشكيلها لمقابلتهم للاختيار وأعضاء هذه اللجان وعدد من تمت مقابلتهم ومكان الاجتماع وبيان تواريخ السفر خلال السبع سنوات الماضية.

إلى ذلك تضمن السؤال إذا ما كان المستشارون تم انتدابهم أو إعارتهم إلى جهات أخرى غير الفتوى والتشريع وما المبررات والأعمال التي يقومون فيها بهذه الإعارة بالجهات غير الفتوى وهل يتم صرف مكافأة لهم وهل هناك منهم معار لأكثر من جهة وتزويده بمن يقرر الموافقة على مثل هذه الانتدابات لغير الفتوى وهل تعرض على لجان متخصصة أو لجنة شؤون الأعضاء أم فقط بقرار وما مصدره، والجدول الزمني لتكويت الوظائف الفنية بالفتوى والتشريع والخطط والبرامج المقررة وفق خطة الفتوى أو خطة التنمية الخمسية ومن هم اعضاء لجنة التطوير بالفتوى وكيف يتم اختيارهم.

بدر الحميدي

المناور يسأل عن أسباب عدم التعيين في الدرجات الوظيفية المعتمدة والمخصصة لـ«المعلومات المدنية»

سأل النائب أسامة المناور وزيرة الدولة لشؤون البلدية وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن هيئة المعلومات المدنية، حيث قال: «ما هي أسباب عدم التعيين في الدرجات الوظيفية المعتمدة والبالغة 173 درجة وظيفية خصصت لهيئة المعلومات المدنية بناء على طلبها خلال السنة المالية 2021–202، في ظل معاناة منتظري الفرص الوظيفية في ديوان الخدمة المدنية؟»

وأضاف: «ما هي أسباب انخفاض قيمة موجودات الهيئة "مليوني دينار" ونقص في تحصيل الإيرادات بقيمة 4 ملايين دينار وذلك خلال الفترة بين عامي –2020 2021؟» طالبا تزويده بالعقود التي تم التعاقد بشأنها في الأمر المباشر من قبل الهيئة العامة للمعلومات المدنية بالتحايل على قانون المناقصات من خلال تجزئة المبالغ لتلك العقود.

وتابع: «هل تعاقدت الهيئة العامة للمعلومات المدنية لصيانة طابعات بقيمة 4 ملايين دينار تعاقدا مباشرا أو مجزأ مع شركة واحدة؟ وما هو سبب إصرار الهيئة على تمكين وافدين يعملون لدى إحدى الشركات من العمل على مكائن طباعة البطاقات المدنية وعدم السماح لموظفي الهيئة بالقيام بذلك؟».

أسامة المناور

تتمات

الجابر

وقد بعث صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي العهد، ببرقيتي تهنئة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد الجابر، لنيله ثقة أعضاء مجلس الأمة، سائلين المولى تعالى، أن يوفق الجميع ويسدد الخطى لخدمة الوطن العزيز ورفعة شأنه، مشيدين بما تميز به أداء الوزير الجابر، من كفاءة رفيعة خلال ردوده المقنعة على محاور الاستجواب المقدم له، وبالممارسة الديمقراطية الراقية، التي عكست الوجه الحضاري للبلاد.

وعقب تصويت المجلس على تجديد الثقة به، أدلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد الجابر بكلمة، قال فيها ان ثقة مجلس الأمة به تزيد من حجم استشعاره للأمانة والمسؤولية، مؤكدا انه يضع دائما في عين الاعتبار ما يقدمه النواب من ملاحظات وما يطرحونه من أفكار ومقترحات.

وأعرب وزير الدفاع عن الاعتزاز لتجديد الثقة به من ممثلي الأمة وصوت شعبها الحر الأبي، الذي نص الدستور على سيادته، وجعله مصدرا لجميع السلطات، والذي لمس تعاطفه وتأييده "الكبير" لما طرحه خلال جلسة الاستجواب.

أضاف ان هذه الثقة تزيد من حجم استشعاره للأمانة والمسؤولية التي كلفها به سمو أمير البلاد القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ نواف الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، وسمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء، كما أنها تزيد من إصراره وعزمه على المضي قدما في طريق الإصلاح ومكافحة الفساد.

وتقدم بهذه المناسبة بجزيل الشكر وعظيم الامتنان وبالغ العرفان لأبناء الشعب الكويتي، الذين غمروه بصادق دعائهم وكريم مشاعرهم، عبر دعمهم الذي لمسه منه تأييدا ومؤازرة لموقفه، قائلا: ان "هذه المشاعر إنما هي دين في عنق كل مسؤول كويتي".

وأعرب عن الشكر لرئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم ونواب مجلس الأمة، الذين منحوه فرصة مواصلة العمل والعطاء لخدمة بلدنا المعطاء.

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قد استهل الجلسة، بقوله انه قبل التصويت على طلب طرح الثقة، سيعطي الكلمة لاثنين من النواب من مقدمي طلب طرح الثقة أو من غيرهم، على أن تكون الأولوية لمقدميه وفقا لترتيب أسمائهم فيه.

أضاف الغانم انه سيعطي الكلمة أيضا لاثنين آخرين من معارضي طلب طرح الثقة، ما لم ير المجلس الإذن بالكلام لأكثر من هؤلاء الأربعة، ثم الانتقال بعد ذلك إلى التصويت على طرح الثقة وذلك استنادا إلى المادتين "101" من الدستور والمادة "145" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وبعد الانتقال لمناقشة الطلب رأى النائب شعيب المويزري الذي تحدث مؤيدا لطرح الثقة، ان وزير الدفاع مسؤول عن "صفقة طائرات كاراكال ووجود عمولات في الصفقة"، وذلك لعدم قيامه بواجباته على النحو المطلوب.

ثم تحدث النائب الدكتور عبد الله الطريجي معارضا لطرح الثقة، حيث قال ان وزير الدفاع أصدر قرارا يتماشى مع الفتوى الشرعية بشأن دخول المرأة للسلك العسكري، كما أنه أجاب على نسبة 80 بالمئة من الأسئلة البرلمانية ما يؤكد تعاونه مع النواب ورأى ان وزير الدفاع يعمل للمصلحة العامة و"يجب ألا تطرح الثقة بالوزراء الاصلاحيين".

من جانبه قال مقدم الاستجواب ومؤيد طرح الثقة بالوزير النائب حمدان العازمي، ان "ما جاء في الفتوى الشرعية بشأن ارتداء الحجاب كشرط لالتحاق المرأة بالسلك العسكري، ستقوم المحكمة الدستورية بإلغائه وذلك لوجود تمييز وتفرقة بين النساء".

بدوره أكد النائب الدكتور خالد العنزي الذي تحدث معارضا لطرح الثقة، أهمية احترام آراء النواب المخالفين لطرح الثقة بوزير الدفاع، مشيرا إلى عدم تدرج النائب المستجوب في استخدام الأدوات الرقابية كما رأى ان الفتوى الشرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية "صحيحة".

وانتقل المجلس فور الانتهاء من المناقشة إلى التصويت على طلب طرح الثقة، لتظهر نتيجة التصويت على طرح الثقة في الوزير التي تمت نداء بالاسم، رفض 23 وموافقة 18 نائبا، من إجمالي الحضور وعددهم 41 نائبا، والتي تؤدي إلى تجديد الثقة به.

في شأن طلب طرح الثقة أشارت المادة "101" من الدستور الكويتي، إلى مسؤولية كل وزير لدى مجلس الأمة عن أعمال وزارته، إذ نصت بأنه "إذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معتزلا للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فورا".

واشترطت المادة الدستورية علاوة على المادتين "143" و"144" من اللائحة الداخلية للمجلس في طلب طرح الثقة أن "يكون بناء على رغبة الوزير أو طلبا موقعا من 10 أعضاء".

واستنادا إلى تلك المواد يتطلب سحب الثقة من الوزير موافقة "أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، فيما عدا الوزراء ولا يشترك الوزراء في التصويت على الثقة".

عون

وزير الخارجية والمغتربين عبدالله بو حبيب الى الاجتماع الوزاري العربي الذي سيعقد في دولة الكويت نهاية الأسبوع الحالي.

على صعيد متصل ثمن رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، المبادرة الخليجية، واعتبر أنها أعادت الاعتبار للقضية اللبنانية، وثبتت مطالب اللبنانيين في وثيقة تعكس رؤيتهم للخروج من الأزمة وإعادة لبنان إلى سابق عهده في الازدهار والاستقرار حسبما ورد في جريدة الجمهورية اللبنانية.

وقال جعجع لم نستغرب هذه المبادرة التي تنم عن حرص خليجي ثابت ودائم على مصلحة لبنان واللبنانيين، لتوفير مقومات العيش الكريم لشعبه وسط بيئة عربية حاضنة وضمن إطار الشرعية الدولية.

وأكد جعجع أهمية هذه المبادرة أنها خليجية وعربية ودولية وتجسد مطالب اللبنانيين التاريخية بالالتزام بالدستور اللَبناني، واتفاق الطائف، ومقررات الجامعة العربية وقرارات الشرعية الدولية، وتشكل فرصة حقيقية لإخراج لبنان من جهنم التي وصل إليها.

وشدد على تحذير رئيس الجمهورية والحكومة من إضاعة هذه الفرصة "لأن ذلك يضيع على لبنان واللبنانيين فرصة إنقاذ تضع حداً للانهيار المتواصل وتُخرج الدولة من دوامة الفشل وتعيد لبنان إلى إشراقه وازدهاره".

وأشار إلى ضرورة مواكبة لبنان الرسمي المبادرة الخليجية "بخطوات عملية، وإلا فلن يتحمل هذا الفريق مسؤولية إيصال لبنان إلى جهنم فحسب، إنما تبعات الإصرار على إبقائه في جهنم".

من ناحيته أكد رئيس الوزراء الأسبق فؤاد السنيورة في مقابلة مع تلفزيون الشرق ان "هناك فرصة حقيقية ورغبة عربية ودولية في مساعدة لبنان وأكثر من عبر عنها هو وزير خارجية الكويت، وعلى الجميع أن يدرك ويعرف أن هناك حاجة ضرورية للبنان قبل أن تكون لأي أحد آخر بضرورة أن ينخرط لبنان ويتقدم على مسارات ما يحتاجه من إصلاحات، وأن يتجاوب مع المبادرة الكويتية والعربية، ويصوب مساراته الإصلاحية والسياسية".

وكان وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ الدكتور أحمد الناصر قدم إلى الرئيس عون خلال زيارته الى لبنان الاحد الماضي مذكرة تضمنت أفكارا واقتراحات هدفها إعادة بناء الثقة بين لبنان ودول الخليج العربية.

الصحة

أجنحة "كوفيد 19" إلى 408.

أضاف أن عدد المسحات التي تم إجراؤها خلال الفترة نفسها بلغ 31583 ليصبح مجموع الفحوصات 6750065، مشيرا إلى أن نسبة الإصابات لعدد هذه المسحات بلغت 4ر20 في المئة.

الحميدي

بعددهم عنها قبل 5 سنوات وما مبرراتها؟

وطلب الحميدي موافاته بجدول يبين خبرات المستشارين غير الكويتيين وسنة التخرج والوظائف التي تقلدوها ودرجاتهم الوظيفية عند تعاقدهم، مع بيان الأعمال المنوطين بها بالفتوى وهل من ضمنها حضور جلسات المحاكم وهل يقومون بمباشرة القضايا مثل إعداد الصحف ومذكرات الدفاع والطعن على الأحكام

كما طلب الحميدي عدد المستشارين غير الكويتيين المعينين على بند عقود موقتة من الذين انتهت خدمتهم بالتقاعد وما أسباب تعينهم بإدارة الفتوى، وبيان عدد مرات التجديد لهم والأعمال المناطة بهم وموقع عملهم بالفتوى وما المزايا التي يتمتعون بها، مستفسرا عن اعتبار المستشارين على الكادر العام لأعضاء الفتوى واذا كانت الاجابة بالنفي فما السند القانوني لإسناد ملفات الفتوى أو القضايا إليهم.

وتضمن سؤال الحميدي الاستفسار عن اختيار المستشارين غير الكويتيين وهل هناك حاجة طلبها رؤساء القطاعات المعنية وهل هناك لجان تم تشكيلها لمقابلتهم للاختيار وأعضاء هذه اللجان وعدد من تمت مقابلتهم ومكان الاجتماع وبيان تواريخ السفر خلال السبع سنوات الماضية.

السيسي

الإمارات واستقرارها.

وقال السفير بسام راضي، المتحدث الرسمي باسم الرئاسة، إن السيسي جدد الإعراب عن تضامن مصر حكومة وشعباً مع دولة الإمارات الشقيقة جراء الحادث الإرهابي الأخير الذي استهدف أبوظبي وأسفر عن وفاة وإصابة عدد من المدنيين، ومؤكدا إدانة مصر لأي عمل إرهابي تقترفه ميليشيا الحوثي لاستهداف أمن واستقرار وسلامة دولة الإمارات الشقيقة ومواطنيها، ودعم مصر لكل ما تتخذه الإمارات من إجراءات للتعامل مع أي عمل إرهابي يستهدفها.

كما أكد الرئيس المصري أن زيارته الحالية للإمارات تأتي استمراراً لمسيرة العلاقات الوثيقة والمتميزة التي تربط البلدين، وما يجمعهما من مصير ومستقبل واحد.

وكان المتحدث الرسمي باسم رئاسة مصر قد اكد أن زيارة الرئيس إلى الإماراتن تأتي في إطار خصوصية العلاقات المصرية الإماراتية، وما يجمع الدولتين من روابط أخوية تاريخية وعلاقات تعاون وتنسيق متبادل على جميع الأصعدة.

الأردن

المسندة له من النيابة العامة.

كما قررت المحكمة في الوقت ذاته الحكم على بقية المتهمين المشتركين مع المتهم الأول بالوضع بالأشغال المؤقتة لمدد تتراوح ما بين سبعة أعوام وثمانية أعوام.

وقالت المحكمة إنه ثبت لها ارتكاب المتهمين لأفعال من شأنها تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وإحداث الفتنة، مضيفة أنه "ثبت قيامهم بتصنيع مواد ملتهبة بقصد استخدامها على وجه غير مشروع وتعاطي المتهم الأول للمواد المخدرة، كما ثبت للمحكمة ارتكابه لأركان وعناصر تهمة تهديد حياة العاهل الأردني عبدالله الثاني".

العراق

الحلبوسي الذي يقيم فيه والده وأشقاؤه في الوقت الحالي، بمنطقة الحلابسة ضمن مدينة الكرمة شرقي الأنبار، بينما سقط صاروخان آخران في منطقة مجاورة، أحدهما في شارع رئيس بالمدينة، تسبب بإصابات بين المواطنين جراء الشظايا وحطام زجاج النوافذ.

وأكد مسؤولان عراقيان في محافظة الأنبار غربي البلاد، أمس الأربعاء، أن الهجوم انطلق من منطقة ذراع دجلة، المجاورة لمدينة الكرمة، والخاضعة لنفوذ جماعة "كتائب حزب الله" العراقية، مستبعدين أن يكون اعتداءً إرهابياً لتنظيم "داعش".

وقال ضابط في قيادة عمليات شرق الأنبار التابعة للجيش العراقي إنّ التحقيقات الحالية تؤكد أنّ الهجوم نُفذ بواسطة صواريخ "كاتيوشا"، من خارج المدينة، واستهدف منزل رئيس البرلمان في منطقة الحلابسة، مؤكداً أنّ "الحلبوسي لم يكن في المنزل ساعة الهجوم، بل في مكتبه في بغداد، لكن والده وأشقاءه كانوا فيه لحظة الهجوم، وجرى نقلهم إلى مكان آخر تحسباً".

وبيّن أنّ "الهجوم نُفذ من منطقة ذراع دجلة الواقعة على الحدود الإدارية بين الأنبار ومدينة سامراء، وهي خاضعة لنفوذ جماعة كتائب حزب الله، وتُعدّ من ضمن المناطق منزوعة السكان، حيث تسيطر عليها المليشيات، وتمنع نحو 230 عائلة من العودة إلى مناطقها ومزارعها منذ سنوات".

وأكد مسؤول آخر في ديوان محافظة الأنبار، "مكتب المحافظ"، أن الهجوم "سياسي وليس إرهابياً"، في إشارة إلى وقوف مليشيات مسلحة خلفه، مشيراً إلى أنّ "توقيت الهجوم بعد ساعات من قرار المحكمة بتثبيت شرعية الجلسة الأولى للبرلمان، يفسر دوافعه"، متحدثاً عن إجراءات أمنية جديدة اتخذت في المدينة ومحيطها لمنع تكرار الهجمات.

المواجهة بين روسيا

بدء مباحثات بشأن الوضع الخاص لإقليمي دونيتسك ولوغانسك، وبحث تنفيذ اتفاقات مينسك.

في غضون ذلك، انضمت بريطانيا إلى الولايات المتحدة في التلويح بفرض عقوبات تستهدف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مباشرة، إذا غزت روسيا الأراضي الأوكرانية.

وردا على سؤال بشأن العقوبات المحتملة على بوتين، قالت وزيرة الخارجية البريطانية ليز تروس لتلفزيون "سكاي": "لا نستبعد أي شيء".

أضافت "سنطرح تشريعا جديدا يجعل نظام العقوبات لدينا أكثر صرامة، حتى نتمكن من استهداف المزيد من الشركات والأفراد في روسيا. سنقدم ذلك في غضون الأيام القليلة المقبلة. لا أستبعد ذلك".

وأكدت وزيرة الخارجية البريطانية أن روسيا "ستواجه عواقب وخيمة" إذا أقدمت على غزو أوكرانيا، مشيرة إلى أن بريطانيا تقوم بتزويد كييف بأسلحة دفاعية.

وكان الرئيس الأميركي جو بايدن قال أمس الأول الثلاثاء، إنه سيدرس مسألة فرض عقوبات تستهدف بوتين شخصيا إذا هاجمت روسيا جارتها أوكرانيا، محذرا من أن هذه الخطوة تترتب عليها "نتائج هائلة" وأنها قد "تغير العالم".

ورد الكرملين على هذه التلميحات، حيث قال المتحدث باسمه ديمتري بيسكوف للصحفيين إن فكرة فرض عقوبات شخصية على بوتين لن يكون لها أثر يذكر على روسيا، لكنها ستكون "مدمرة" للجهود السياسية الرامية لخفض التصعيد.

وقال بيسكوف إن أعضاء الكونغرس الأميركي الذين يتحدثون عن تجميد الأصول المملوكة لممثلي القيادة الروسية يفتقرون للدراية اللازمة، لأن كبار المسؤولين الروس يُمنعون من امتلاك أصول في الخارج.

من جهته، قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، في خطاب بمجلس الدوما "الغرفة الثانية للبرلمان الاتحادي الروسي"، إن بلاده ستتخذ الإجراءات اللازمة للرد على أي تحركات غربية تهدد أمنها، مؤكدا أن العالم "لن يكون بعد الآن أحادي القطب".

أضاف لافروف أن واشنطن وحلفاءها يواصلون في الآونة الأخيرة الضغط على روسيا "متجاهلين قواعد الدبلوماسية"، ورأى أن مطالبة الغرب لروسيا بالحد من التدريبات العسكرية داخل حدودها "وقحة" وتمثل "أقصى درجات ازدواجية المعايير".